



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الانبار

كلية التربية الأساسية-حديثة

قسم التاريخ

اسم التدريسي : علي احمد مهنا

الدرجة العلمية : الدكتوراه

المادة : قضايا ومشكلات عربية معاصرة

اسم المحاضرة : معاهدة مدريد

Lecture Name: The Treaty of Madrid

المحاضرة التاسعة

معاهدة مدريد

ان مساعي اسبانيا فشلت في محاولات الابقاء على نفوذها، ولم تستطع فرض السيطرة المحكمة على الشعب في الصحراء الغربية، وجاء ذلك بسبب المقاومة المحلية الصحراوية والضغط المغربي والموريتانية، بالإضافة الى الضغوط الفرنسية والاميركية الساعية إلى الوقوف الى جانب المغرب وموريتانيا انطلاقاً من العلاقات الودية ورغبة في تحقيق مكاسب بما يؤمن لها مصالح اقتصادية واستراتيجية الوسع.

بدأ المغرب يتحرك في سياسته الخارجية لدعم موقفه على الاصعدة العربية والأفريقية والدولية وتعززت جهود المغرب تجاه تأكيد ((حقوقه على اقاليمه الجنوبية بعدما أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي رأيها الاستشاري بتاريخ ١٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٥ والذي أكد فيه ان الصحراء لم تكن عند احتلالها من قبل اسبانيا ارضاً خلاء ولا مالك لها، كما اعترف بوجود روابط قانونية وعلاقة ولاء ((البيعة)) بين بعض القبائل الصحراوية وسلطين المغرب والمجموعة الموريتانية، غير انه اعتبر أن هذه الروابط لا يمكن ان تلغي مبدأ حق تقرير المصير للشعوب كما نص عليها القرار ١٥١٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر. ولم يكن هذا الرأي مجرد حكم يمكن الاستناد إليه، ولكنه كان ايضاً حجة الاخراج القضية الصحراوية الى العلن (٢٠) وعليه اضطرت اسبانيا أمام هذه الضغوط الداخلية والخارجية الى توقيع معاهدة) مدريد مع المغرب وموريتانيا في ١٤/١١/١٩٧٥.

تضمنت اتفاقية مدريد الثلاثية ما يأتي:

- وثيقة دعيت بأسم اعلان المبادئ، وتنص على تسليم الارض للمغرب وموريتانيا، بالإضافة الى عدة اتفاقيات تتعلق بالصيد والتعامل الاقتصادي،

- تعلن البلدان الثلاثة بانها توصلت الى نتائج الاتفاق بروح التفاهم.

-يحترم رأي السكان المعبر عنه من خلال - الجماعة -.

-يتم انتهاء الوجود الاسباني على الاراضي الصحراوية قبل نهاية شباط / فبراير ١٩٧٦.

ان اتفاقية مدريد لعام ١٩٧٥ ، تعد منعطفاً حاسماً في قضية الصحراء الغربية، فقد اخرجت جبهة البوليساريو بدون أي مكسب كما الفت دور الجزائر بعد أن كانت على تنسيق تام مع جارتها المغرب وموريتانيا بخصوص تصفية الاستعمار من الصحراء خاصة بعد قمة نواذيبو في موريتانيا بين هوارى بومدين والمختار ولد دادة والحسن الثاني، وقمة اجادير عام ١٩٧٣ في المغرب التي اكدت اتفاق نواذيبو على ممارسة حق تقرير المصير. تخلت اسبانيا بموجب اتفاقية مدريد عن المناطق الشمالية من الصحراء (الساقية الحمراء) للمغرب، وعن المناطق الجنوبية وادي الذهب) لموريتانيا، ثم انسحبت عن الصحراء الغربية بعد ضمان مصالح اقتصادية، وغادر الصحراء اخر جندي اسباني في ١٢/١/١٩٧٦. أن الموقف الجزائري كان خلال الاعوام (١٩٧٢-١٩٧٤) مؤيدا للمغرب في مشكلة الصحراء فقد انبثق عن المرحلة الثالثة من المفاوضات المغربية الجزائرية حول الحدود في منطقة تندوف (١٥) حزيران/ يونيو (١٩٧٢) معاهدة حول الحدود المغربية - الجزائرية نصت على (اعتراف المغرب بجزائرية تندوف والمشاركة في انتاج وتسويق حديد تندوف، ودعم الجزائر المغربية الصحراء)، وتلا ذلك تصريحات جزائرية مؤيدة للحق المغربي في الصحراء، منها تصريح الرئيس الجزائري هوارى بومدين في مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ حين قال بان مشكلة الصحراء لاتهم سوى المغرب وموريتانيا). وبعد عقد معاهدة مدريد بدأ الموقف الجزائري من الصحراء الغربية بالصد من الموقف المغربي، وبدأ يأخذ ابعاده السياسية والعسكرية الداعمة وبقوة المطالب الصحراوية على الصعيد العربي والافريقي والدولي، واعتبرت جبهة البوليساريو ممثلاً عسكرياً وسياسياً للشعب في الصحراء الغربية، وتساعد دعمها التسليحي والمالي والسياسي والاعلامي داخلياً ودولياً، واستقبلت اللاجئين الصحراويين في منطقة تندوف، واصبحت القضية الصحراوية، القضية المحورية للدبلوماسية الجزائرية عربياً وافريقيا ودولياً، وتمسكت بالدفاع عن حرية الشعب وحق تقرير مصيره واستقلاله بعيداً عن الضم المغربي (٢٥)، وجاء ذلك لاعتبارات فكرية وسياسية واقتصادية واستراتيجية في الصحراء

الغربية، عززت الموقف الجزائري فيما بعد. لقد نظرت الجزائر الى ضم المغرب للصحراء الغربية تهديداً لوحدها ووسيلة لتطويقها ومقدمة لاجهاض ثورتها. ولقد تحركت الجزائر وعلى كل المستويات لتجاوز العزلة التي حصلت لها بعد المسيرة الخضراء، وهو ما تجلّى في حصول اول مواجهة عسكرية مغربية - جزائرية في امغالا يوم ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦، وانتهى التوتر العسكري على اثر الوساطة المصرية في شخص الرئيس حسني مبارك نائب الرئيس سابقاً، وتحرك عدد من الاقطار العربية لتطويق الازمة.

تطورات المشكلة الصحراوية بعد معاهدة مدريد:

بعد اعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية) قام المغرب بتوقيع اتفاق جديد مع موريتانيا حول الحدود تضمن تقسيم الصحراء الغربية الى منطقتي نفوذ، وعليه عقدت المعاهدة الخاصة برسم الحدود الدولية ما بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية ودخلت

المعاهدة حيز التنفيذ في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦. وكان الاقليم الجنوبي من الصحراء وادي الذهب – تيرس الغربية بالتحديد من نصيب موريتانيا، في حين كان الاقليم الشمالي من الصحراء الغربية الساقية الحمراء من نصيب المغرب.

بدأت حرب الصحراء بعد الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا من جهة، وبين جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر وليبيا من جهة أخرى. وكانت الجبهة قد اعلنت في اليوم الثاني من الانسحاب الاسباني نشوء كيانها السياسي باسم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في ٢٧/٢/١٩٧٦.

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية :

أصدرت جبهة البوليساريو وثيقة لهذا الكيان السياسي نفتبس

منها البنود الآتية :

المادة الأولى :الساقية الحمراء ووادي الذهب جمهورية عربية ديمقراطية.

المادة الثانية: - الشعب الصحراوي ينتمي للعالم الثالث.

المادة الثالثة: الإسلام دين هذا الشعب، واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

المادة الخامسة: الأسرة اساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق.

المادة السادسة: المواطنون جميعاً متساوون امام القانون ومتساوون في الحقوق والواجبات.

المادة العشرون : لا جريمة ولا عقوبة الا بنص، والمتهم بريء الى ان تثبت ادانته.

ادى الاعلان عن نشأة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)) في ٢٧/٢/١٩٧٦، الى قيام العديد من الدول الافريقية بالاعتراف بها.

وعليه، كان عام ١٩٧٦ ، بداية لما اصطلح على تسميته بمشكلة الصحراء الغربية. اذ اخذ الصراع العسكري بين الجبهة والقوى الداعمة لها، الجزائر وليبيا، وظهيرهما المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والمغرب وموريتانيا وظهيرهما المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. بدأ النزاع العسكري يتصاعد بين جبهة البوليساريو والقوات المغربية والموريتانية، وكانت الجبهة تشن هجمات ضخمة ضدّهما، وترك ذلك تأثيره الواضح على الأوضاع الداخلية للموريتانيا خاصة. وعليه، وخلال عام ١٩٧٨ ، ظهر أن حرب الصحراء أثرت تأثيرا كبيرا على الأوضاع في موريتانيا، وظهر نوع من ((التذمر الخجول)) لدى كبار الضباط وبعض رجال السياسة فهناك الخسائر البشرية والمادية، وهناك الخسائر الاقتصادية التي تتجاوز المداخل الواردات) والتي بدورها اخذت تتقلص نتيجة كساد سوق معدن الحديد، بالإضافة الى فترة الجفاف الذي قضى الثروة الحيوانية التقليدية للبلاد. وبذلك اصبح الصحراويون، وجها لوجه مع المغرب في صراعهم العسكري، واخذ الموقف الموريتاني يتغير في عهد حكومة الانقلاب بقيادة ولد هيدالة من موقف الانسحاب من النزاع الى موقف داعم لجبهة البوليساريو منذ عام ١٩٨٠، فيما استمر الموقف الجزائري على حاله في دعم الجبهة ومطالبها بعد وفاة الرئيس الجزائري هواري بومدين نهاية عام ١٩٧٨ وتولي الرئيس الشاذلي بن جديد (١٩٧٨-١٩٩٢) رئاسة الجزائر. مع بداية الثمانينات، دخل الطرفان المغربي والجزائري في مفاوضات سرية عام ١٩٨١ ، الا انها فشلت بسبب تباعد موقف البلدين، حيث ركزت الجزائر على مجموعة من الشروط منها اشراك البوليساريو كمفاوض اصيل في النزاع وتكون الجزائر بمثابة وسيط القامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها، يتم الاتفاق بشأنها – المغرب العربي هو الاطار الملائم لاستغلال خبرات المنطقة)). اما الموقف المغربي فركز على شروط محددة وهي: المفاوضات مع الجزائر – مغربية الصحراء لارجعة فيها امكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الأفريقية لاسيما قرارات نيروبي الثانية القاضية بوقف اطلاق النار واجراء الاستفتاء)) (٢٥).

وابتداء من عام ١٩٨١ ، اتبعت الحكومة المغربية (سياسة تزئير الصحراء) أي العمل على اقامة جدار رمني عازل بطول (٢٥٠٠ كم) على حدود الصحراء مع الجزائر وموريتانيا يطلق عليه، المجاز الضيق () (Berm ٢) ، وجاء ذلك في محاولة لمنع وصول الامدادات وتقييد الحركات العسكرية الصحراوية والتضييق على الدعم اللوجستي الجزائري والموريتاني للقوات الصحراوية، ونتيجة لذلك اصبحت القوات المغربية تسيطر على القطاع الهام اقتصاديا من الصحراء الغربية وبخاصة مناجم فوسفات بوكراع.

اذ اعترفت منظمة الوحدة الأفريقية بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في ١٩٨٤/١١/١٢ ، وتبع ذلك انسحاب المغرب من المنظمة الافريقية حتى الوقت الحاضر. وامام اشتداد الهجمة الدبلوماسية، اتجه المغرب الى تعزيز وجوده الميداني، مستفيدا في ذلك من الدعم العسكري الأميركي (١٠٠) مليون دولار عام (١٩٨٢) في عهد رونالد ريغان الذي اتجه الى ضمان تحقيق التوازن العسكري بالمنطقة، فضلاً عن الدعم الفرنسي للمغرب وموريتانيا. واعتمد المغرب في هذا الصدد استراتيجية عسكرية ذات شقين : تمثل الشق الأول في الوحدات المتنقلة (التي وضعت على كاملها عمليات تمشيط الاقليم وتطهيره من قوات البوليساريو)). وتمثل الشق الثاني في اقامة جدران دفاعية من الرمال والاحجار مع بعض البناءات وتجهيزات الرصد بالرادار والحماية بحقول الألغام. واكتمل ذلك بتحقيق اختراق مهم في المجال

الدبلوماسي عبر توقيع المغرب لاتفاقية الاتحاد العربي الافريقي مع ليبيا عام ١٩٨٤ ، والتي من خلالها تم ايقاف الدعم الليبي للبوليساريو (٣٢)، فيما بقي التوتر بين المغرب والجزائر بسبب استمرار الموقف الجزائري المساند لجبهة البوليساريو والتمسك بمبدأ تقرير المصير.